

الخميس

10 شعبان 1436 هـ - 28 مايو / أيار 2015 م

السنة السابعة - العدد (163)

صحيفة نصف شهرية تصدر عن الدائرة الإعلامية  
في المجلس التشريعي الفلسطيني

# البرلمان

AL - PRLMAN

www.plc.ps

## محاكمة رأس الشرعية

تقرير

نواب التشريعي  
بالضفة يشاركون  
بالمؤتمر السنوي  
للهيئة المستقلة

07 <<

حوار

الأشقر: شارع "الحدود"  
رسالة المقاومة  
للاحتلال أنها جاهزة  
للمعركة القادمة



06 <<



تهنئة بسلامة  
العودة لأرض الوطن



يتقدم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي المختطف في  
سجون الاحتلال ود. أحمد بحر الرئيس بالإنبابة والنواب كافة  
من الأخوين القائدين

د. موسى أبو مرزوق والمهندس عماد العلمي

بمناسبة عودتهما إلى أرض الوطن سالمين.

وحمداً لله على السلامة

رئاسة المجلس التشريعي



د. بحر يدعو

القوائم والكتل

البرلمانية لجلسة

طارئة لمناقشة

قانون الانتخابات

## النائب عطون: هجمة الاحتلال ضد أسرانا في السجون هي الأعنف منذ سنوات طويلة



دويك وما يجري بحق النائب خالدة جرار وبقية النواب قال عطون: "هو وصمة عار على جبين المؤسسات الدولية التي تدعي الديمقراطية لأن الاحتلال يمارس انتهاكه للحصانة البرلمانية التي يتمتع بها النواب فقط لأنهم انتخبوا ليمثلوا شعبهم بشكل ديمقراطي بينما لا تحرك تلك المؤسسات ساكناً".

قال النائب المبعد عن مدينة القدس أحمد عطون، أن الهجمة الصهيونية ضد أسرانا في السجون والحركة الأسيرة هي الأعنف منذ سنوات طويلة خاصة بحق الأسرى المرضى والأطفال والأسيرات ونواب المجلس التشريعي.

جاءت أقوال عطون لدى مشاركته بالاعتماد الأسبوعي التضامني مع الأسرى أمام مقر الصليب الأحمر في مدينة البيرة، بحضور رموز وطنية وذوي الأسرى وأسرى محررين.

وأشار عطون إلى أن الأسير خضر عدنان يخوض إضراباً عن الطعام ضد سياسة الاعتقال الإداري الظالمة، ممحلاً الاحتلال المسؤولية عن حياته وحياة الأسرى المرضى الذين أصبحوا مشاريع شهادة بسبب سوء أوضاعهم الصحية والإهمال الطبي المتعمد من قبل مصلحة السجون.

وأكد أن محاكمة الاحتلال للدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي هي بمثابة محاكمة للديمقراطية ومحاولات لتغييب نواب المجلس التشريعي ورأس الشرعية الفلسطينية واحتجازهم دون أي تهمة مع أن معظم النواب مكثوا في السجون ما بين 4-5 سنوات منذ أن انتخبوا إلى الآن.

وتعقباً على ما جرى بالأمس بحق د. عزيز

## الاحتلال يحكم على دويك بالسجن 12 شهراً

التشريعي يستنكر ويدعو للإفراج عنه فوراً

بحر جاء فيه: "إن محاكمة دويك بتفكير إلى شروط المحاكمة العادلة، وأنها محاكم تأخذ طابعاً سياسياً لا علاقة له بالقانون لا من قريب ولا من بعيد".

كما شدد بحر على أن المحاكم العسكرية تفتقر لأبسط شروط المحاكمة العادلة وأنها محاكم تشرع جرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال أكثر من كونها محاكم تعمل وفقاً لمنظومة قانونية وقضائية.

وطالب المجتمع الدولي بالعمل الجاد والفوري لتأمين الإفراج عن الدكتور دويك ونواب المجلس التشريعي والقيادات السياسية المختطفين في سجون الاحتلال وكافة المعتقلين الفلسطينيين، مشدداً على ضرورة أن يضطلع المجتمع الدولي، لاسيما الأطراف السامية الموقعة على اتفاقية

جنيف الرابعة، بدورهم وواجباتهم القانونية والأخلاقية تجاه السكان المدنيين وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتوفير الحماية الدولية لهم وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والبروتوكولات الملحقمة باتفاقية جنيف.



محاكمة الاحتلال لرئيس المجلس التشريعي والحكم عليه 12 شهراً فعالية، وطالب المجتمع الدولي بالتدخل والإفراج عن كافة النواب المختطفين لدى الاحتلال وعن بقية الأسرى الفلسطينيين.

وأصدر المكتب الإعلامي بالمجلس التشريعي الاثنين الموافق 25 مايو 2015 تصريحاً صحفياً على لسان

أصدرت محكمة "عوفر" العسكرية قرب رام الله حكماً على رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د. عزيز دويك من الخليل، بالسجن لمدة 12 شهراً وغرامة مالية قدرها ستة آلاف شقيل.

وكان الاحتلال اعتقل دويك من منزله في مدينة الخليل منتصف شهر حزيران للعام 2014، خلال حملة اعتقالات واسعة طالت العديد من قيادات حركة "حماس" ونواب المجلس التشريعي الممثلين عن الحركة.

وعقد له أكثر من 14 جلسة محاكمة موجهاً له تهماً منها إلقاء كلمات خطابية في إحدى المناسبات الجماهيرية في الضفة الغربية قبل أعوام.

وكانت آخر جلسة للمحاكمة عقدت له قبل أيام وطلب فيها المدعي العام الإسرائيلي بالحكم على دويك بالسجن 14 شهراً وهو ما رفضه المحامي حينها.

ويشار أن دويك اعتقل عدة مرات في سجون الاحتلال، ويتجاوز مجموع ما أمضاه في الأسر أربعة أعوام، ويعاني من عدة مشكلات صحية كالضغط والسكري.

من جانبه استنكر د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني

## دعا لرفع الجرائم بحق المقدسات إلى الجنايات الدولية د. بحر يحذر من ضياع القدس إثر القرارات الصهيونية الأخيرة

والمسجد الأقصى.

انتهاك صارخ للقانون الدولي

وفي سياق منفصل اعتبر د. بحر القرار الصادر مؤخراً عن محكمة عوفر الصهيونية بحق النائب خالدة جرار يدلل على مدى حقد النظام القضائي العسكري على قيادات ونواب الشعب الفلسطيني، منوهاً لكون القرار عبارة عن انتهاك واضح لقواعد القانون الدولي الإنساني.

وشدد بحر في تصريح صحفي على أن الإجراءات القضائية العسكرية الاحتلالية بحق النائب جرار تدعو لوقف جادة من قبل كافة الكتل والقوائم البرلمانية لتفعيل المجلس التشريعي لمواجهة هذه الإجراءات التعسفية بحق نواب الشعب الفلسطيني.

وأشار إلى أن الحبس المنزلي للنائب جرار كشرط للإفراج عنها هو تأكيد على قرار الاحتلال بتطبيق قانون العقوبات الصهيوني على أبناء شعبنا الفلسطيني، وتأكيداً لمنهج الضم الذي تنتهجه الحكومات الصهيونية المتطرفة.

عن نصرة القدس وأهلها في ظل التحديات الكبرى والمخططات الشرسة التي يستحدثها الصهاينة وسط دياجير الانقسام الفلسطيني والغفلة العربية والإسلامية والتواطؤ الدولي.

حكومة إرهاب منظم

إلى ذلك اعتبر بحر أن مصادقة الكنيست على الحكومة الصهيونية الجديدة يعد إعلان حرب ضد شعبنا ومقدساتنا، داعياً في تصريح صحفي جميع أطراف شعبنا الفلسطيني وفصائله المختلفة إلى ضرورة التوحد والعمل المشترك من أجل مواجهة الاحتلال وجرائمه المتكررة في غزة والضفة وصولاً للاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

كما أشاد بحر بمسيرة حيفا التي وصلت المسجد الأقصى سيراً على الأقدام، مُمثلاً الدور الكبير لإخواننا في فلسطين المحتلة عام 1948 في دعم قضيتنا الفلسطينية والدفاع عن المسجد الأقصى المبارك، مطالباً بالمزيد من الحراك الجماهيري في الداخل المحتل تضامناً مع القدس

خلال خط سكة الحديد الجاري مدّه بعد شق الاتفاق في الجبال.

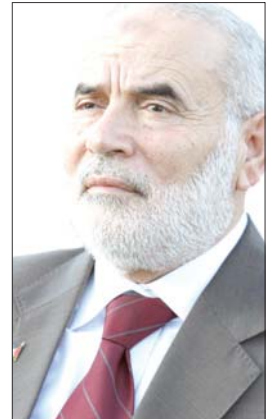
وأكد بحر في بيان صحفي صدر عن المكتب الإعلامي مؤخراً أن الإجراءات الصهيونية التي اتخذتها حكومة الاحتلال من شأنها أن تعزّل من حسم تهويد المدينة المقدسة خلال السنوات القادمة ما يضع شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية والإسلامية أمام تحديات كبرى.

ودعا الكل الوطني الفلسطيني، سلطة وفصائل ومنظمات مجتمعية وشرائع شعبية، إلى اليقظة الكاملة لإبطال المخطط الصهيوني والقرارات الصهيونية الأخيرة التي تذيب المدينة المقدسة من الوريد إلى الوريد، وترك الخلافات الحزبية والمناكفات الإعلامية جانبا لجهة التوحد في معركة الدفاع عن القدس ومقدساتها في وجه الحملة الصهيونية الشرسة التي تستهدفها.

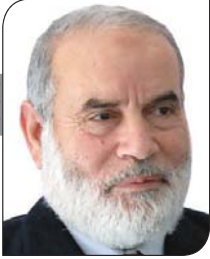
وناشد بحر الدول والحكومات والشعوب العربية والإسلامية لبذل أقصى الجهود من أجل إنقاذ المدينة المقدسة وتعزيز صمود أهلها ورعاية مؤسساتها، مشدداً على أن التاريخ لن يرحم كل من يتخاذل

حذر د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإجابة من ضياع مدينة القدس في ظل الانقسام الفلسطيني والغفلة والانشغال العربي والإسلامي والتواطؤ الدولي، داعياً السلطة الفلسطينية إلى تقديم ملف متكامل حول الجرائم التي يرتكبها كيان الاحتلال بحق المدينة المقدسة والمقدسات الإسلامية والمسيحية إلى محكمة الجنايات الدولية.

وكانت حكومة الاحتلال اتخذت -خلال جلسة عقدها مؤخراً في ما يسمى متحف إسرائيل- سلسلة من القرارات الهادفة لتهويد مدينة القدس في ذكرى احتلالها، وتشمل وضع خطة خمسية لتطوير القدس اقتصادياً في الفترة ما بين عامي 2016 - 2020 على أن تستند الخطة إلى تفعيل محركات النمو الاقتصادي لدعم المدينة وتخصيص الميزانيات اللازمة لها، وتحديث البنية التحتية واكتشاف وحفظ الآثار وتشجيع الزيارات لباحة حائط البراق والأنفاق المجاورة لها داخل البلدة القديمة وشق الطرق السريعة إلى القدس، وتسهيل الوصول إليها من







كلمة البرلمان

د. أحمد بحر

## ستنتصر إرادة الأسرى والنواب المختطفين بإذن الله

لقد بالغ الاحتلال في إجرامه البشع وسياساته التعسفية ومخططاته العنصرية ضد أسرانا الأبطال ونواب الشرعية الفلسطينية في سجون الاحتلال، وياتت سياسة اختطاف النواب والاعتقال الإداري سبفا مسلطا بيد سلطات الاحتلال تستخدمها بحق نواب الشرعية الفلسطينية وبحق المجاهدين والمناضلين والشرقاء من أبناء شعبنا، في انتهاك صارخ للحصانة البرلمانية للنواب ولقواعد القانون الدولي والإنساني، ودون مراعاة لكبير أو صغير، أو احترام لشخص أو امرأة، أو اعتبار للبعد الأخلاقي والإنساني والقانوني الذي يشهد امتحانا لم يسبق له مثيل في سجون الاحتلال وباسيلااته القمعية.

بالأمس، أصدرت محكمة الاحتلال حكما جائرا بالسجن على رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك لمدة 12 شهرا، فيما رفضت الإفراج عن النائب خالدة جرار، في ذات الوقت الذي يعاني فيه النائب نايف الرغوب من متاعب صحية، برفقة 12 نائبا لا زالوا رهن الاختطاف في سجون الاحتلال حتى اليوم، وذلك من أصل الآلاف من أبناء شعبنا الذين يقبعون خلف القضبان، من بينهم الشيخ خضر عدنان الذي يخوض إضرابا مفتوحا عن الطعام رفضا لسياسة الاعتقال الإداري.

إن اختطاف النواب وسياسة الاعتقال الإداري وكل الممارسات التي ترتكب بحق الأسرى، يعبر عن مهزلة قانونية وجريمة بحق الإنسانية، ويجب أن يلغى من قاموس الاحتلال بقوة الإرادة والصمود الفلسطيني، وينبغي أن تتضافر كل الجهود، محليا وإقليميا ودوليا، ولقوفه وفضع الاحتلال الذي يصر على انتهاجه على رؤوس الأشهاد.

في ظل هذا الإجراء الصهيوني فإن السلطة الفلسطينية مدعوة لتجاوز تقصيرها المزمّن، ومغادرة مربع السلبية في التعامل مع قضية الأسرى واختطاف النواب ومحاكمتهم، وتحمل مسؤوليتها في الدفاع عنهم في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

والدعوة موصولة -أيضا- للبرلمانات العربية والإسلامية والدولية والبرلمان العربي والاتحاد البرلماني العربي والاتحاد الإفريقي والاتحاد الآسيوي والاتحاد البرلماني الدولي لتحمل مسؤولياتهم تجاه الجريمة المستمرة بحق الأسرى والنواب المختطفين الذين تصدر بحقهم الأحكام الجائرة بشكل متواصل.

لقد بُذلت أصواتنا دعوة للامم المتحدة والمنظمات الدولية كي تتنجم مع قيم الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان التي تتشدد بها صباح مساء، وتعهد إلى التدخل لوقف السياسات الإجرامية بحق الأسرى الفلسطينيين والنواب المختطفين ومنع سياسة الاعتقال الإداري.

إن مما لا شك فيه أن صمود الأسرى في سجون الاحتلال ينبغي أن تتوفر له عوامل الاحتضان والتنمية فلسطينيا وعربيا ودوليا، ولن تكون في وارد استمرار صمود الأسرى واختطاف النواب بمعزل عن خطة واضحة وبرنامج عمل يراعي أجندة التحرك على المستويين الداخلي والخارجي، ويعمد إلى تحشيد كل الجهود الخيرة والطاقت الكامنة التي تنتظر صاعق التفجير في وجه الاحتلال وسياساته الإجرامية. إننا في المجلس التشريعي نعمل حكومة الاحتلال المسؤولية كاملة عن تداعيات الوضع الصحي للنائب نايف الرغوب والشيخ خضر عدنان واستمرار اختطاف النواب وفي مقدمتهم د. عزيز دويك وخالدة جرار، وعملنا الدؤوب مع كل الحريصين والمخلصين على إبطال سياسات الاحتلال ضد الأسرى، ودعونا لإطلاق حملة وطنية فلسطينية شاملة باحتضان عربي إسلامي بهدف كسر سياسة الاعتقال الإداري وفضع سياسات ومخططات الاحتلال بحق الأسرى والنواب المختطفين، وإجبار الاحتلال على إطلاق سراحهم بإذن الله.

إننا اليوم أمام تحدٍّ كبير لحشد أشكال التأييد والتضامن لصالح قضية الأسرى والنواب المختطفين في ظل عزلة حكومة نتنياهو إقليميا ودوليا، فلندأعي جميعا كفلسطينيين، فصولا وقوى سياسية ومؤسسات وشخصيات مجتمعية، نحو اعتماد برنامج عمل مشترك يزيّن فعلنا الوطني في إطار وحدوي، ويقوي موقفنا وكلمتنا في كافة المحافل الخارجية، وبشكل الأساس المتين والمداخل الأهم للبلورة دور عربي وإسلامي ودولي داعم ومناصر لقضية الأسرى والنواب المختطفين.

وخاتما.. فإن إرادة الأسرى ستنتصر على هجر وجبروت الاحتلال عما قريب، وسيبوء الاحتلال بالخزي المبين، وجبها ستزفر رايات النصر والعزة فوق سجون وباسيلااته الاحتلال توطئة لتحرير الأرض والمقدسات بإذن الله.. وما ذلك على الله بعزيز.

## أثناء حفل نظمه التشريعي

## د. بحر يدعو القوائم والكتل البرلمانية لجلسة طارئة لمناقشة قانون الانتخابات



د. بحر يدعو القوائم والكتل البرلمانية لجلسة طارئة لمناقشة قانون الانتخابات

وأعلن الدوحة شهر فبراير عام 2012، وإعلان الشاطئ شهر إبريل عام 2014، التي نصت جميعها على تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني وعليه فقد علق المجلس عمله لإعطاء حكومة التوافق فرصة للقيام بمهامها المتفق عليها، إلا أن السيد محمود عباس والحكومة وقيادة حركة فتح لم تلتزم بأي من هذه الاتفاقيات، ولم يتم تطبيق أي شيء من اتفاقات المصالحة سوى تشكيل حكومة التوافق الوطني التي تم تفريقها عن محتواها الوطني من خلال عدم القيام بالتزاماتها الوطنية والأخلاقية والإنسانية تجاه قطاع غزة وأهله الصامدين".

وكرر بحر عدد من الفعاليات والأنشطة التي قام بها التشريعي خلال السنوات التسع الماضية، وكانت كالآتي: ( عقد المجلس عدد 133 جلسة، وأقر 53 قانونا، بينما عقدت لجان المجلس المختلفة 455 جلسة استماع لمستقلين في السلطة التنفيذية، في بلغ عدد المساءلات للوزراء والمستقلين 42 سؤال، وعقد لجان المجلس 252 اجتماعا، ونظمت 327 زيارات ميدانية، وأقر المجلس 382 قرارا، وناقش 110 مشاريع قانونية، و30 جلسة خارجية لدول عربية وإسلامية، في حين استقبل المجلس عدد 323 من الوفود القادمة لقطاع غزة، وأبرم 6 اتفاقيات شرارة، وعالج ديوان الشكاوى 6038 شكوى وردت إليه).

وبعد انتهاء الاحتفال أزيح الستار عن لوحة شرف في ساحة التشريعي تحتوي على أسماء (2229) شهيدا من قطاع غزة ارتقوا جراء العدوان الصهيوني الأخير على القطاع بمشاركة ممثلين عن ذوي بعض الشهداء والعائلات التي فقدت العديد من أبناءها.

### تعطيل المجلس التشريعي

وأكد بحر أن المؤامرة الإسرائيلية والدولية لتعطيل المجلس التشريعي بدأت منذ اليوم الأول لإعلان نتائج الانتخابات، وبادر الاحتلال ومن الأيام الأولى للمجلس إلى شن أكبر حملة اختطاف بحق نواب الشرعية الفلسطينية شملت أكثر من 40 نائبا من نواب الضفة الغربية المحتلة، على رأسهم الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس.

وأضاف: "واكتملت حلقات المؤامرة بتساقط السلطة الفلسطينية مع المخطط الإقليمي والدولي للانقلاب على نتائج الانتخابات، إذ تجاهلت تماما قضية النواب المختطفين في سجون الاحتلال الذين يمثلون إرادة وتوجهات شعبنا الفلسطيني، ولم تتبن أو تدافع عن قضيتهم في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، ولم تكثف السلطة الفلسطينية بذلك، فقد مارست التضييق والتنغيص على نواب المجلس التشريعي وعائلاتهم وأبناءهم في القدس والضفة الغربية، وعلى رأسهم د. عزيز دويك كرئيس المجلس، ومنعتهم من دخول مقر المجلس التشريعي برام الله لأداء واجباتهم البرلمانية وما زالت مصرّة على ذلك حتى يومنا هذا".

وشدد بحر أن المجلس التشريعي باشر أعماله دون أي انقطاع، في تحد لكل أشكال العقبات واللوان المعوقات التي تنتصب في وجهه يوما بعد يوم، وأدى مهامه المنوطة به حسب القانون الأساسي الفلسطيني.

وتابع: "استبشرنا في المجلس التشريعي الفلسطيني خيرا بتوقيع اتفاقيات المصالحة الفلسطينية، بدءا باتفاق القاهرة شهر مايو 2011،

### دعا د. أحمد بحر رئيس المجلس

التشريعي بالإنيابة الكتل والقوائم البرلمانية كافة لعقد جلسة طارئة بهدف دراسة ومناقشة موضوع الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني، من أجل التوافق على إعداد قانون انتخابي يضمن استمرار الحياة الديمقراطية في فلسطين.

جاءت دعوة بحر أثناء حفل نظمه المجلس التشريعي الفلسطيني بعنوان "تسع سنوات من الصمود رغم الحصار" لتوزيع إمدادات خاصة بالمجلس بعد مرور تسع سنوات على الانتخابات التشريعية التي فازت فيها حركة حماس عام 2006.

وشارك في الحفل الذي عقد في مقر المجلس بمدينة غزة نواب التشريعي وعدد من الشخصيات السياسية والاعترافية والأكاديمية والقضاة بالإضافة لعدد من وكلاء الوزارات بغزة، ولقيف من ذوي الشهداء والنخب الفلسطينية.

وقال بحر في كلمته ألقاها أن هذا الحفل يلخص أعمال وإنجازات وحصاد المجلس التشريعي خلال الأعوام التسعة الماضية وبشكل توثيقا للجهود والأداء، وتاريخا للدور الذي يمارسه المجلس التشريعي في إطار الدفاع عن القضية الفلسطينية والحقوق والثوابت الفلسطينية ومواجهة المخططات والمؤامرات التي تستهدفها.

## أثناء الاعتصام رئاسة التشريعي تحمل الاح



البعثة الدولية للصليب الأحمر بمدينة غزة بحضور النواب محمد فرح الغول، سالم سلامة، ومحمد شهاب، وبمشاركة واسعة من قادة الفصائل وذوي الأسرى وأسرى محررين. وخطب بحر أحرار العالم والمؤسسات الدولية والحقوقية بقوله: "لماذا لا نتحركوا لإنقاذ أسرائنا من سجون وجبروت الاحتلال الذي لا يقيم وزناً للقانون الدولي ولا القانون الدولي الإنساني، ويضرب بعرض الحائط بكل الأعراف والمواثيق الدولية.

ندد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنباء بالإهمال المتعمد لدعاة الديمقراطية بالعالم للمعاناة التي يواجهها أسرائنا داخل سجون الاحتلال، منادياً أحرار العالم بضرورة أن يدركوا الحجم الحقيقي لتلك المعاناة، وحمل بحر الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة النائب المريض نايف الرجوب، وكذلك الأسير المضرب عن الطعام خضر عدنان. جاء ذلك في كلمة ألقاها لدى مشاركته بالاعتصام الأسبوعي مع الأسرى أمام مقر

## لدى مشاركته بوضع حجر الأساس لـ

## د. بحر: على القضاء الم

فججان، ورئيس بلدية رفح صبحي أبو رضوان. واعتبر بحر إنشاء الجامعات والكليات الفلسطينية الجديدة يأتي في سياق الإعداد لمواجهة العدو، منوهاً إلى أن الإعداد التربوي والتعليمي والاقتصادي يكون بموازاة الإعداد العسكري ولا يمكن أن يقل عنه.

وأكد أن الشعب الفلسطيني يعتبر من أقوى الشعوب العربية والإسلامية في مجال التعليم والأقل نسبة من حيث الأمية، داعياً الشعوب العربية للوقوف مع الشعب الفلسطيني ودعم صموده في مواجهة الاحتلال من خلال دعم المؤسسات التعليمية والخيرية.

قال الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة معلقاً على قرارات القضاء المصري أمس بحق بعض رموز المقاومة الفلسطينية من بينهم شهداء وأسرى: "اتقوا الله في شعب فلسطين وفي المقاومة الفلسطينية، هذه أحكام سياسية وليست قضائية ولا قانونية وهي تأتي وفقاً لأهواء السلطان دون مراعاة الجوانب القومية أو الوطنية".

جاءت تصريحات بحر خلال حفل وضع حجر الأساس لكلية النهضة في حي تل السلطان برفح، بحضور شخصيات وطنية وأكاديمية على رأسها وكيل وزارة التربية والتعليم بغزة زياد ثابت، ورئيس مجلس أمناء كلية النهضة ناصر برهوم، وعميد الكلية نصر

## خلال تخريج دورة لجهاز الأمن والحماية التشريعي يطالب الحمد لله بتحمل مسئوليته تجاه الأجهزة الأمنية بغزة



التي تخدم الاحتلال وتلاحق المقاومة وتحمي الكيان الصهيوني، من خلال التنسيق الأمني والتبادل الوظيفي مع الاحتلال الصهيوني. وحذر من محاولات البعض الرامية لإشاعة ثقافة الفوضى والفلتان الأمني في قطاع غزة، مؤكداً أن الأجهزة الأمنية في غزة لن تسمح بالعبث بأمن المواطنين الفلسطينيين، وأضاف قائلاً: "من يريد المقاومة فليوجه سلاحه نحو القدس وتحرر فلسطين".

وأكد بحر في نهاية كلمته على ضرورة مساندة الأشقاء العرب والمسلمين لقضيتنا ودعمها وتحمل المسؤولية تجاهنا، مشدداً على أن شعبنا لن يتخلى عن تمسكه بثوابته وحقوقه حتى تحرير أرضه وإقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

طالب د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة وزير الداخلية ورئيس الوزراء بالحضور لغزة والإشراف المباشر على الأجهزة الأمنية وتحمل مسؤولياته كاملة تجاهها وتوفير الدعم اللازم لعملها. وأشاد بحر بالأجهزة الأمنية العاملة في قطاع غزة والتي تعمل على حفظ أمن المواطنين برغم كل المعوقات والعقبات والحروب التي تشن عليها. وطالب بحر خلال حفل تخريج دورة لجهاز الأمن والحماية بمهبط الطيران في مجمع أنصار الحكومي بحضور قيادات أمنية وعسكرية رئيس حكومة التوافق رامي الحمد لله أن يتحمل مسؤولياته تجاه مؤسسات قطاع غزة وخاصة الأجهزة الأمنية التي تعد تحت مسؤوليته المباشرة باعتباره وزيراً للداخلية. واستنكر انحياز الحمد لله للأجهزة الأمنية في الضفة





## سام الأسبوعي مع الأسرى

# ستلال المسؤولية عن حياة النائب نايف الرجوب وخضر عدنان



ووصف الهندي المجتمع الدولي بأنه صاحب تاريخ أسود فيما يتعلق بالحقوق الفلسطينية مشددا على ضرورة عدم الاعتماد على المؤسسات الدولية والحقوقية في تحرير أسرانا من سجون الاحتلال واصفا إياها بشهود الزور إذا ما تعلق الأمر بالشعب الفلسطيني، مستذكرا بقوله عليها إذا كانت صادقة أن تحمل الكيان وتجبره على الانصياع لأدنى الحقوق الإنسانية التي يطالب بها أسرانا في سجون الاحتلال.

واستيطانية، مشددا على أن شعبنا سيبقى وفيا للحقوق والثوابت الوطنية، ولن يتنازل أو يفرط بالقدس. وفي ذات السياق حذر القيادي بحركة الجهاد الإسلامي د. محمد الهندي في كلمته نيابة عن القوى والفصائل الوطنية والإسلامية من الاعتماد على المؤسسات الدولية في تحقيق الحلم الفلسطيني مضيفا بأن تلك القوى كانت قد سكنت عن جرائم كبرى ارتكبت من قبل الاحتلال بحق شعبنا.

الحائط، مناديا برلمانيين العالم بضرورة التحرك لأجل استنقاذ زملائهم البرلمانيين الفلسطينيين من الأسر وتخليصهم من ظالم الاحتلال. وأشار لأن الحكومة الصهيونية الجديدة تتحدى العالم كله باستمرارها بمخطط تهويد القدس وطمس معالمها الإسلامية، وتزوير التاريخ بالإضافة لإصرارها على مصادرة الأراضي الفلسطينية وأموال المقدسيين وتحويلها لأغراض صهيونية

وأشار لأن النائب عن محافظة الخليل والمختطف في سجون الاحتلال نايف الرجوب يعاني من أمراض عدة منها مزمنة وغير مزمنة مناشدا المنظمات الصحية الدولية للضغط على الاحتلال بغية تقديم العلاج اللازم له وعدم المماطلة في ذلك، مؤكدا على أن الاعتقال الإداري مرفوض وطنيا ومخالف للقانون الدولي. وشدد بحر على أن اختطاف الاحتلال للنواب يعد ضربا بالحصانة البرلمانية بعرض

وناشد فصائل المقاومة للعمل على انجاز صفقة وفاء الأحرار رقم (2) لتخليص أسرانا من ظلم السجان، منوهاً لأن الاحتلال يحتجز قرابة (250) طفل فلسطيني في سجونته في مخالفة واضحة لكل أعراف وقوانين الدنيا، وأبرق بحر بالتحية لأسرانا الأبطال في سجون الاحتلال وخاصة المرضى وكبار السن منهم، مشيدا بصبر ذويهم الذين دأبوا على مواصلة الاعتصام بشكل أسبوعي تضامنا معهم.



## كلية النهضة برفح

# عصري أن يتقى الله في المقاومة الفلسطينية

وأضاف: "نحن نبني جيلا ليكون رأس الحربة في فلسطين، ليدافع عن الأمة العربية والإسلامية، وسنظل أوفياء لديننا وعقدتنا وسنستمر بمقاومة المحتل حتى تحرير كامل تراب فلسطين". من جهته نوه عميد كلية النهضة نصر فحجان أن تكلفة بناء الكلية تبلغ خمسة ملايين دولار، وقد جرى إعداد المخططات الهندسية لمباني الكلية وتخصيص قطعة الأرض، والكلية الآن بحاجة لدعم ومساندة كل الجهات والمؤسسات الخيرية من أجل البدء في بناء مرافقها ومبانيها الدراسية.

### سمارت ميديا

وفي سياق منفصل زار بحر مركز سمارت ميديا الإعلامي في رفح، مشيدا بالأداء الإعلامية المتميز للمركز سواء القيام بالحملات الإعلامية التي من شأنها أن تساعد أهل رفح، أو تغطية المركز للأحداث الجارية على مدار الساعة، مثمنا دور المركز في مواجهة الشائعات ومعتبرا إياه مثالا للإعلام الوطني الصادق والمدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني.

# النائب إسماعيل الأشقر في حوار شامل للبرلمان عباس يعيق فتح معبر رفح ونطالب مصر بفتحه على مدار الساعة



الأوليفات طاجا اليوم راه وحسام أبو حمزة  
النائب إسماعيل الأشقر

قطاع غزة يعاني الأمرين جراء تعرضه لثلاثة حروب صهيونية أنهكته بجانب الحصار، وما زال المواطن ينظر بعين الأمل تجاه جمهورية مصر العربية على الرغم من إغلاقها شبه التام لمعبر رفح، وحكومة توافق تم تشكيلها منذ عام وهي مستمرة في سياسة التنصل من مسئولياتها تجاه القطاع وهموم مواطنيه، كل تلك الملفات بالإضافة لعديد الأسئلة المتعلقة بالوضع الحالي والمستقبلي لقطاع غزة وضعت "البرلمان" بين يدي النائب إسماعيل الأشقر وأعدت الحوار التالي:

إغلاق معبر رفح بشكل شبه نهائي سبب أزمة إنسانية كبيرة لأهالي القطاع، هل من رؤية تجاه عمل المعبر؟ نؤكد في البداية أن السلطة تشارك في الحصار المفروض على قطاع غزة وعلى رأسها محمود عباس، الذي يربط فتح المعابر بتسليم قواته لها وهو في الأساس لم يقم بالمطلوب منه تجاه شعبه في غزة، ولا شك أن المعابر هي جزء من ملفات المصالحة، التي يعرقل إنجازها السيد أبو مازن.

وهو يتحمل كافة المسئوليات عن المعاناة التي يعانيها شعبنا الفلسطيني في القطاع سواء كانت تلك المعاناة الناجمة عن إغلاق المعابر، أو رواتب الموظفين، وأزمة الكهرباء وغيرها من الأزمات.

كما أن مصر كدولة مركزية ورائدة يجب أن تتحمل المسؤولية بصفتها حاضنة للملفات الوطنية الفلسطينية كان المفترض أن تبادر لفتح معبر رفح ولا تساهم في حصار غير قانوني ولا أخلاقي.

وبالتالي نحن من هذا المنبر نناشد السلطات المصرية بفتح المعبر لكونه المنفذ الوحيد للضغط على العالم الخارجي وعدم معاقبة شعبنا.

هناك جهات أمريكية اقترحت إقامة مطار في قطاع غزة تحت إشراف الأمم المتحدة، ما رأيك بالمقترح وكيف يمكن التعاطي معه؟ نحن مع أي طرح يناصر شعبنا ويخفف من معاناته دون التخلي عن ثوابتنا، وحقوقنا، ودون يتر قطاع غزة لتكون دولة مستقلة عن بقية المناطق الأخرى، فنحن مع أي مبادرة تخفف الحصار سواء بفتح ميناء أو مطار بإشراف الأمم المتحدة أو إشراف أوروبي بما يحقق المعايير الدولية للسلام في المنطقة.

حكومة الوفاق متصلة من مسئولياتها تجاه قطاع غزة، إذا استمرت على هذا النهج فهل من خطة أو حلول لمعالجة الموقف؟

اتفاق الشاطئ يتضمن أن نبداً بتشكيل الحكومة بعد ذلك نمضي نحو استكمال الملفات الأخرى، كالانتخابات، ومنظمة التحرير، والمصالحة المجتمعية... لكن يبدو أن عباس لا يؤمن بمشروع المصالحة ويرى بان التفرّد بالوضع الفلسطيني والنظام السياسي يصب في مصلحته ومن يدعمه ومن يقف بجانبه. وبالتالي هو جعل الحكومة شكلية، وفي

الخيانة وجهة نظر ويعتبر التماهي مع الاحتلال في بعض القضايا مصلحة وطنية عليا، عباس وسلطته تنازلوا عن 78% من أراضي فلسطين التاريخية للاحتلال، وهم يعتبرون التنسيق الأمني مقدس في أن الاحتلال يعتبره مصلحة. عباس سمح كل الحقوق والثوابت الفلسطينية، وأصبحت بإمكانه أن يتفاوض على حق العودة، وبالتالي لا نستبعد أن يجري مفاوضات على حدود الكتل الاستيطانية.

الي أين وصلت المفاوضات مع الأطراف الدولية بشأن التهدئة طويلة الأمد مع الاحتلال؟

هناك رسائل تأتي من قبل وسطاء أجانب معظمها نصب في مصلحة الاحتلال الصهيوني مقابل تهدئة طويلة وبسء الأعمار، وعندما طرحت على حركة حماس قالت بأنها قضية وطنية ويجب طرحها على الفصائل الفلسطينية وجينها ستقول حماس رأيا بكل وضوح.

هناك وسائل إعلامية ربطت بين الطريق الحدودي الذي تشقه المقاومة بتفاهات بين حماس والاحتلال، ما رأيك؟

هذه التسريبات حركة فتح هي المسؤولة عنها وهي تريد من ذلك أن توصل المواطنين لقناعة بأن حركات المقاومة لا فرق بينها وبين من يفرط بالحقوق والثوابت، وبالتالي هذه العملية التي تقوم بها حركة فتح بالتشويه بالمقاومة هو أمر غير وطني وغير أخلاقي وغير إنساني ونحن نرفضه جملة وتفصيلا ولن ينطلي على أبناء شعبنا الفلسطيني، شعبنا الفلسطيني شعب ذكي ويعي تماما من يبدل الغالي والنفيس والدماء، ويحمي المقاومة التي يحتضنها الشعب الفلسطيني ويدافع عن حقوقه وعن ثوابته.

باعتقادك هل من رسائل تريد المقاومة إيصالها للاحتلال من خلال الطريق الجديد المحاذي للحدود مع أرضنا المحتلة؟

في اعتقادنا أن المقاومة صنعت مجداً تليداً

اعتقادي أن هذه الحكومة تخلت عن مهامها بشكل كامل وأصبحت جزء من الانقسام للأسف، وعمقت الشرخ الاجتماعي، وكرست الانقسام من خلال منع رواتب الموظفين، وعدم القيام بالتزاماتها تجاه الوزارات وتجاه أزمة الكهرباء، والأخطر من ذلك أنها تخلت عن ملف الأعمار.

ومن هنا فإنني أناشد حركتي فتح وحماس للتوافق على أن تكون هذه الحكومة حكومة الشعب الفلسطيني بكامله، ولا يجب استبدالها بحكومة وحدة وطنية تتحمل كافة مسئولياتها والتزاماتها.

هناك العديد من الأوساط تتهم الأجهزة الأمنية في الضفة بأنها متفولة على المواطنين وتمارس الاعتقال السياسي، هل من خطة أو وسيلة لوقف سياسة هذه الأجهزة؟

في اعتقادي أن الجنرال "دايتون" و"مولر" من بعده قد نجحوا في جعل الأجهزة الأمنية في الضفة سيفاً مسلطاً على رقاب أبناء شعبنا الفلسطيني، فبدلاً من أن تكون حسب القانون والنظام تخدم شعبنا الفلسطيني، أصبح هدفها المحافظة على المستوطنين وملاحقة المقاومين.

هذه الأجهزة تمويلها وتدريبها وتسليحها ولباسهم ومعداتهم ورواتبهم كله أمريكي وإسرائيلي، فهي مرتبطة بالاحتلال أكثر من ارتباطها بشعبنا ومصلحته، وستبقى كذلك ما لم تكون هناك حكومة وطنية حقيقية تصحح العقيدة الأمنية لتلك الأجهزة.

رئيس حكومة الاحتلال أعرب عن رغبته باستئناف المفاوضات حول حدود الكتل الاستيطانية الكبرى، ما تعليقكم؟

الحقيقة أن حكومة "نتنياهو" هي احتلال هدفه الاستراتيجي تفريغ فلسطين من مكوناتها من تغيير معالمها التاريخية الإسلامية والمسيحية، والمعروف أن التفاهم مع الاحتلال هي البندقية والمقاومة وليس المفاوضات.

لكن المشكلة فيمن يتسابق مع مشاريع الاحتلال ويعتبرها مصلحة وطنية، ويعتبر

نحن ندعم أي مبادرة ترفع الحصار عن شعبنا دون التخلي عن الثوابت والحقوق

الحكومة أصبحت جزءاً من الانقسام ويجب استبدالها بحكومة وحدة وطنية

شارع "الحدود" رسالة المقاومة للاحتلال أنها جاهزة للمعركة القادمة



## يعودون أسرى محررين

### نواب التشريعي بالضفة يشاركون بالمؤتمر السنوي للهيئة المستقلة

#### زيارات لأسرى محررين

في السياق نفسه قام وفد من نواب الضفة ضم كلا من محمود الرمحي، أحمد عطون، حاتم قفيشة، وإسماعيل الطل، بزيارة العديد من الأسرى المحررين على رأسهم عميد الأسرى الإداريين محمود شلاتوة في منزله بمدينة رام الله لتهنئته بمناسبة الإفراج عنه من سجون الاحتلال مؤخرا بعد اعتقال دام لعدة سنوات، مطالبين المؤسسات الحقوقية والدولية والمنظمات العالمية بضرورة العمل لإجبار الاحتلال على الإفراج عن الأسرى وإنهاء ظاهرة الاعتقال الإداري التي تعد مخالفة واضحة وفاضحة للقانون الدولي. كما استقبل النائبان عبد الجابر فقهاء وعبد الرحمن زيدان الأسير المحرر عمر البرغوثي فور الإفراج عنه من سجن مجدو بعد أن أمضى سنة متواصلة في الاعتقال الإداري.



النائب فقهاء لدى استقباله الأسير المحرر عمر البرغوثي



نواب الضفة يشاركون في مؤتمر الهيئة المستقلة

بادارها وكوادرها، مطالبين الهيئة بضرورة تجاوز مرحلة توثيق الانتهاكات والتجاوزات ضد الإنسانية وصولا لمرحلة تقديم ورفع الشكاوى في المحافل الدولية ضد الاحتلال لانتهاكاته الجسيمة ضد الإنسان الفلسطيني. كما دعا النواب الهيئة المستقلة للوقوف في وجه الأجهزة الأمنية في الضفة وفضح وإجرائاتها التي تمارسها خارج إطار القانون بحق النشطاء والوطنيين والطلاب المؤيدين للكتلة الإسلامية الذين تم الزج بهم في السجون على إثر الانتخابات التي جرت مؤخرا بجامعة بيرزيت.

رصدتها في محافظات الوطن كافة مقدمين ملخصا لفحوى التقرير، محمليين الجهات الحكومية المسؤولية عن تغييب الدور الرقابي للمجلس التشريعي وخاصة في الضفة الغربية مما أدى حسب التقرير لتقول السلطة التنفيذية على بقية السلطات الأمر الذي زاد من حالات الانتهاكات غير المبررة. ووصف التقرير العام 2014م بالأسوأ على صعيد الانتهاكات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية. بدورهم أكد النواب على دور الهيئة المستقلة في رصد هذه الانتهاكات وعبروا عن تقديرهم لجهود العاملين فيها ممثلين

شارك وفد من نواب المجلس التشريعي بالضفة الفلسطينية المحتلة بالمؤتمر السنوي الذي نظّمته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في رام الله بمناسبة إصدار تقريرها العشري عن العام 2014م، وضم الوفد كلا من النائبان المبعدان عن مدينة القدس محمد طوطح، وأحمد عطون، بالإضافة للنواب أيمن درغام، عبد الرحمن زيدان، ومنى منصور. ووزعت الهيئة تقريرها المذكور على الحضور وتحدث رئيس الهيئة المستقلة د. أحمد حرب، والمديرة التنفيذية رندة سنيورة، عن مجمل الانتهاكات التي تم

## بحث سبل دعم المدينة المقدسة

### لجنة القدس والأقصى بالتشريعي تزور وزارة الداخلية

المجلس التشريعي بهدف تفعيل قضية القدس، وصمود سكانها، مبينا أن الوزارة لها مشاريع عديدة خاصة هيئة التوجيه والسياسي والمعنوي، بهدف تعزيز ثقافة القدس.

وقال "إن القدس في الوجدان وهي من ضمن أهم أولويات وزارة الداخلية، مرجحا بالتعاون المشترك لتنفيذ المزيد من البرامج المتنوعة لترسيخ ثقافة القدس وقضية القدس في أفكار وزارة الداخلية وعموم أبناء شعبنا الفلسطيني".

وأشار إلى أن هيئته أصدرت الوثيقة الأمنية لرجل الأمن الفلسطيني والتي تضمنت عدد من الثوابت الوطنية وتأتي في مقدمتها ترسيخ ثقافة القدس والأقصى من خلال التأكيد على أن القدس هي جزء من عقيدة كل مسلم وهي من أقدس بقاع الأرض وعاصمة فلسطين الأبدية.



في الوزارات حتى يتسنى لنا دعم ثقافة القدس وقضية القدس والأقصى. من جهته أكد أبو ماضي دعم وزارته لكافة أشكال التعاون المشترك مع

دورية تجمع تلك الوحدات كافة، وسوف نعمل على تنسيق وتشجيع النشاطات للوحدات في إطار تنسيق العمل للوصول الى برنامج عمل موحد لكافة الوحدات

ومن جهته أكد النائب النجار أن لجنة القدس والأقصى سوف تعمل على متابعة نشاطات وحدات القدس في الوزارات من خلال عقد اجتماعات ربع سنوية

زارت لجنة القدس في المجلس التشريعي الفلسطيني وزارة الداخلية، وتبحث سبل دعم قضية القدس وأهلها الصامدين، وكان في استقبال اللجنة التي مثلها النائب أحمد أبو حلبية والنائب خميس النجار، وكيل وزارة الداخلية كامل أبو ماضي. وأكد النائب أبو حلبية أن الزيارة تهدف لدعم صمود أهل القدس وتعزيز ثقافة القدس لدى منتسبي وزارة الداخلية والمواطنين بشكل عام، ملفتا إلى أن لقاءات اللجنة ستواصل مع كافة الوزراء والوكلاء في الوزارات الحكومية لتفعيل قضية القدس، وذلك في سياق برنامج لجنة القدس والأقصى للتواصل مع الوزارات الحكومية بخصوص قضية القدس في هذه المرحلة الخطيرة التي تمر بها القضية الفلسطينية والمدينة المقدسة بشكل خاص.

## د. بحر يتسلم تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية للعام 2014



آفاق

ماجدة أحمد أبو مراد

### البطالة.. قبلة موقوتة

كشفت صحيفة "ديلي تلجراف" البريطانية مطلع هذا الأسبوع النقاب عن أن قطاع غزة يشهد أعلى نسبة بطالة في العالم، وذلك بحسب تقرير جديد أصدره البنك الدولي، حذر فيه من انهيار الاقتصاد المحلي بغزة، موضحاً بأن غزة باتت تتصدر قائمة أعلى نسبة بطالة على مستوى العالم، بنسبة بطالة بلغت 44%، وهي بذلك قد تفوقت على دولة موريتانيا التي كانت تستحوذ على هذا اللقب عام 2013 بنسبة بطالة بلغت آنذاك 31%.

وبالنظر لهذا التقرير الذي يعتبر في غاية الخطورة فإن الوضع الغزي بات على شفا الهاوية بفعل الحصار وتكرار الاعتداءات الصهيونية عليه، ولو نظرنا لواقع الشباب نجد أن الأمر كما جاء في تقرير البنك الدولي سيء للغاية خاصة لأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 20-24 عاماً، إذ أن 68% منهم بلا عمل.

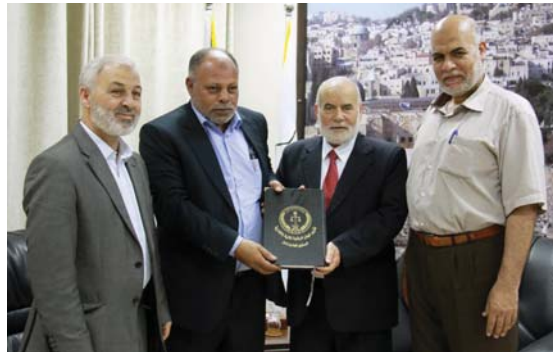
ووفق التقرير فقد تعرض الاقتصاد في قطاع غزة للتدمير على مدى 20 عاماً من الصراعات المتعاقبة، وسوء الإدارة، فضلاً عن الحصار المفروض عليه منذ عام 2007. ونقلت "ديلي تلجراف" عن مدير البنك الدولي "ستيفن ليو جورجيسون" قوله: "إن ارتفاع نسبة البطالة في غزة ومعدلات الفقر والبعد الاقتصادي تعتبر أمور مقلقة للغاية". وختم البنك الدولي تقريره بالقول أنه لا يمكن لسوق العمل في غزة توفير فرص عمل لهذا العدد الهائل من سكانها ولا سيما الشباب.

إن القراءة المتفحص لهذا التقرير والوقوف على الإحصاءات التي جاءت تجعل الحليم حيران، على الرغم من أننا ندرك مسبقاً الواقع الكارثي على صعيد البطالة والبيئة الاستثمارية والاقتصاد المدمر ولكنه ناقوس الخطر الذي دقته هذه المؤسسة الدولية المعتبرة (البنك الدولي) يضع المسؤولين الفلسطينيين أمام مسؤولياتهم الوطنية والأخلاقية والدينية من باب أولى.

علينا أن ندرك ونعلم علم اليقين بأن البطالة في قطاع غزة أضحت مشكلة كبيرة بل وقنبلة موقوتة ربما تنفجر في أي لحظة، وإذا حدث ذلك لا قدر الله فإنه لا يعلم المدي الذي من الممكن أن تصل إليه ذبول هذا الانفجار المتوقع ومن سيصيب وعلى أي الأطراف سيكون تأثيره أكبر، ولكن المحقق أن الانفجار سيكون ربما في وجه جميع الأطراف والاحتلال على وجه التحديد.

على القيادة الفلسطينية أن تعمل على الفور لتدارك الموقف وعليها أن تعالج لإيجاد الحلول المناسبة ولو بشكل جزئي، فلماذا لا تبحث الرئاسة والحكومة عن تسويق لايدي العاملة والخريجين ممن هم في صفوف البطالة في السوق العربية وأسواق الدول الإسلامية والدولية، علماً بأن العملة الفلسطينية مؤهلة ومدرجة ويمكن لها أن تحسن الأعمال الموكلة إليها بكل جدارة، وسبق لأبناء شعبنا أن عملوا على تغيير البلدان الأخرى على مدى عقود عدة ويمكن لهم أن يمارسوا هذا الدور مرة أخرى وبكل جدارة لو أتيحت لهم الفرصة.

علينا أيضاً أن نبين للعالم كله أن القنبلة الموقوتة سوف تنفجر في وجه الاحتلال والغيض الذي حاصر غزة ودمر اقتصادها بشكل منهج وعلى مدار بضعة عقود، ولتعلم الدنيا بأسرها والمجتمع الدولي في مقدمتها أن الاحتلال الذي يحرصون على أمنه ويسهرون على مصالحه سوف يكون في دائرة الاستهداف المباشر وفي جوف البؤرة الانفجارية المرتقبة، جراء بركان البطالة الذي حال انفجاره فإنه لا يبقى ولا يذر. أرى أنه يقع على عاتق السلطة أن تقوم وبالتعاون مع المؤسسات الدولية الكبرى والمجتمع الدولي لإيجاد مشاريع تشغيل كبرى من شأنها ترميم الاقتصاد وتوفير فرص عمل للمتطلعين، فلماذا ينشغل رئيس السلطة ورجالاته بالسفر لكل الدنيا بسبب ودون سبب ومن أجل الماجلات فقط في بعض الأحيان، أو لأسباب بروكولوية بحثه في أحيان أخرى، بينما لا يشغلهم ولا يؤرقهم واقع الشباب والتداعيات المزعجة للبطالة في القطاع، اعتقد لو أنهم عملوا أن القنبلة لو انفجرت سيطلقونهم ليهيئوا لتحركوا لفعل شيء ما.



ونوه لأن الديوان عمل في ظل أصعب الظروف وبذل أكبر الجهود رغم المعوقات الكثيرة وأبرزها تخلي وتصل حكومية الوفاق عن مهامها ومسئولياتها تجاه قطاع غزة والوزارات العاملة فيه، بالإضافة للظروف الصعبة الناجمة عن العدوان الصهيوني الأخير على غزة. بدوره أكد محفوظ التزام كافة الوزارات والهيئات الحكومية التي خضعت للرقابة بتنفيذ توصيات الديوان الواردة في التقارير السابقة والتي هدفت للنهوض بالعمل الحكومي ورفع مستوى الأداء الإداري والمالي في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية.

تسلم الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإتابة تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية للعام 2014م، وذلك أثناء اجتماع عقده بمكتبه في مقر المجلس التشريعي بمدينة غزة مع رئيس "الديوان" إسماعيل محفوظ، وبحضور النائبين محمد فرج الغول، ويحيى العبادسة. واحتوى التقرير السنوي على 78 تقرير رقابي فرعي غطت القطاعات المختلفة، كان أبرزها قطاعات الداخلية والأمن، والصحة والتعليم، والجمعيات الخيرية العاملة بالقطاع بما فيها الجمعيات الأجنبية والدولية، بالإضافة للعديد من القطاعات كالقضاء والحكم المحلي والبلديات وغيرها من القطاعات الحيوية وقد مثل التقرير خلاصة أعمال الديوان للعام الماضي.

من جهته ثمن د. بحر دور الديوان المستمر بغية الارتقاء بالعمل الحكومي من خلال ممارسة دور الرقابة للتأكد من سلامة العمل الإداري في الوزارات والهيئات الحكومية وفقاً للقانون، منوهاً لأن جهود طواقم العاملين بديوان الرقابة المالية والإدارية قد أثمرت ونتج عنها جودة عمل الوزارات وتحسين أدائها بشكل ملحوظ. وأشار بحر لضرورة استمرار الديوان في عمله وفي المتابعة الرقابية بهدف تجديد وتحسين الخدمة الحكومية المقدمة للمواطن الذي هو محط احترام ومحل اهتمام الجهات الحكومية والتشريعية والرقابية في قطاع غزة.

### النواب المختطفون



سكرتير التحرير

نزار حسن أبو جزر

هيئة التحرير

حسام علي أبو ججوح - محمد عطية الحميدة

مدير التحرير

ماجدة أحمد أبو مراد

البرلمان  
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

+970 8 2829016

+970 8 2827037

plc.gov.ps

plc.gaza

plcmedia

info.plc@gov.ps